

## البعد الأردني لانتفاضة الأقصى

### ذياب مخادمة\*

لعل موقع الأردن الجغرافي وتركيبته الديموغرافية جعلاً مصيره مرتبطاً بمصير القضية الفلسطينية. فهو يقف على أطول حدود مواجهة لإسرائيل، ومتداخلة مع فلسطين. والتداخل الديموغرافي الفلسطيني – الأردني، بحكم هذا الجوار والتفاعل الاجتماعي الاقتصادي، وانعكاساته السياسية المستمرة، جعل من العلاقات الأردنية – الفلسطينية علاقات خاصة ومميزة قياساً بالعلاقات الفلسطينية – العربية، إلى درجة أن الرئيس الفلسطيني يصفها دائماً بعلاقات التوأمة!

إلا إن هذه العلاقات شهدت كذلك خصوصية في طبيعة الإشكالات التي واجهتها، وسادها من التوتر والخلاف أكثر مما سادها التعاون والتقارب. ولعل شرعية التمثيل الفلسطيني بقيت المسألة التي تمحور حولها جل تلك الخلافات. فالفلسطينيون يتشبثون بكيانهم، والأردنيون يحاولون في المقابل التمسك بشرعية تمثيلهم للمسألة الفلسطينية، وخصوصاً بعد وحدة الضفتين واستيعاب الأردن لأكبر نسبة من اللاجئين، ومن ثم النازحين الفلسطينيين.

بقيت فلسطين تشكل حالة كيانية لدى الفلسطينيين، ولم تندمج في المنظور القومي العربي، وإن كانت هذه الكيانية تتراجع أحياناً لكنها كانت تتقدم وتقوى أحياناً أخرى. فعلى الرغم من عدم وجود دولة فلسطينية للفلسطينيين كبقية الشعوب العربية، فإن الفلسطينيين وبفعل عوامل كثيرة تحدوا مسألة الذوبان والانصهار في المحيط القومي العربي، باعتبار أن قضيتهم هي قضية العرب الأولى، وأن العدو الصهيوني ليس عدواً للفلسطينيين فحسب بل هو أيضاً عدو للأمة العربية بماضيها وحاضرها ومستقبلها، وكذلك تحدوا محاولات الذوبان الإسرائيلية الدؤوبة والتي بقيت تنكر في الأساس وجود شعب فلسطيني.

لقد حافظ الفلسطينيون، سواء من بقوا تحت الاحتلال الإسرائيلي الأول سنة ١٩٤٨، أو الذين بقوا تحت الاحتلال الإسرائيلي الثاني سنة ١٩٦٧، أو أولئك الذين

---

\* أستاذ العلوم السياسية في الجامعة الأردنية.

أصبحوا في الشتات، وكل بطريقته وبوسائله، على بقاء الذات الفلسطينية قائمة ومستمرة. فما زلت حين تسأل طفلاً فلسطينياً، مثلاً، في أحد مخيمات اللاجئين الفلسطينيين في الأردن، من أين أنت؟ يجيب على الفور أنا من القرية الفلانية، قضاء كذا في فلسطين، بل أحياناً يصف أزقة تلك القرية التي قد تكون دمرت، على الرغم من انه ووالده كذلك قد وُلدا في الأردن ولم يزورا تلك القرية قط، بل إنه يجيبك بلهجة أهل تلك القرية وكأنه قادم توأ منها.

هذه الحالة عكست نفسها وبوضوح على العلاقات الأردنية - الفلسطينية. فالفلسطينيون لا يرفضون الوحدة العربية، لكنهم يريدون كيانياً، شأنهم في ذلك شأن العرب الآخرين. وقد واجه التزاوج بين الوحدة والكيانية القطرية مشكلات كثيرة كان من الصعب تجاوزها إلا بقيام كيان فلسطيني مستقل.

الأردنيون، في المقابل، أدركوا هذه الحقيقة وإن كان ذلك متأخراً. وكما يشير سعيد التل، فإنه في أواسط الستينات كانت فكرة الكيان الفلسطيني داخل المملكة الأردنية الهاشمية قد نضجت في ذهن القيادة الأردنية، لكن أوضاعاً حالت دون إبرازها إلى حيز الوجود، إلى أن ظهرت فيما بعد في المشروع الذي أعلنه الأردن - مشروع المملكة العربية المتحدة - والذي يجعل للفلسطينيين كيانياً ذاتياً، وإن كان ضمن المملكة العربية المتحدة.<sup>(1)</sup> وقد شكل هذا الأمر سابقة مهمة في العلاقات الأردنية - الفلسطينية، وخصوصاً أن مثل هذا المشروع أتى بعد أن تركت أحداث أيلول/سبتمبر ١٩٧٠ بصماتها السلبية على العلاقة بين الطرفين. وحتى قرار فك الارتباط القانوني اللإداري بين الأردن والضفة الغربية في ٣١ آب/أغسطس ١٩٨٨، والذي أتى هو الآخر استجابة للإرادة العربية والفلسطينية، فإن العلاقات هي الأخرى سادها فيما بعد شيء من التوتر وعدم الثقة.

وعلى الرغم من هذا، فإن قرار فك الارتباط شكل هو الآخر خطوة كبيرة ومهمة في العلاقة بين الطرفين، لا تقل أهمية عن قرار قمة الرباط سنة ١٩٧٤ الذي أكد استقلالية الكيانية الفلسطينية عربياً باعتباره منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني. فلأول مرة تصبح منظمة التحرير فعلاً الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بما في ذلك الجزء الموجود في الضفة الغربية. وزاد في أهمية هذه الخطوة كونها أتت مباشرة بعد إعلان الدولة الفلسطينية وترحيب الكثير من دول العالم بهذا الإعلان، وتحول مكاتب وممثلات منظمة التحرير إلى سفارات لدولة فلسطين، الأمر الذي شكل حقيقة مادية كيانية على الساحة الدولية.

وبعد مؤتمر مدريد والمشاركة الفلسطينية الواضحة، ثم المفاوضات العربية - الإسرائيلية، واستقلال الوفد الفلسطيني المفاوض في مقابل وفد إسرائيلي، وإعلان الاعتراف المتبادل الذي تلاه توقيع اتفاق أوسلو، تكرر الحق الفلسطيني في الوجود من الطرف الذي بقي يتجاهله كلياً.

وعلى الرغم من عنصر المفاجأة والتحفيز الأولي الأردني تجاه هذا الاتفاق، فإنه فرض نفسه على العلاقات الأردنية - الفلسطينية، ودفع بالجانب الأردني إلى الترحيب به والإقرار بأهميته، ليأتي فيما بعد اتفاق وادي عربة الأردني - الإسرائيلي، فيؤكد هذان الاتفاقان إقراراً إقليمياً ودولياً بالكيان الفلسطيني القائم في الضفة الغربية وقطاع غزة.

تبقى مسألة تؤثر في مستقبل العلاقات الأردنية - الفلسطينية، هي مسألة الفلسطينيين في الأردن، وما قد تفرزه حياة الناس اليومية من إشكالات تظهر عادة داخل الشعب الواحد. فالحياة المشتركة لعقود طويلة أوجدت نسيجاً من العلاقات الإنسانية والاجتماعية بحيث غدت الفوارق لا تلمس، وأصبح الجميع يعاني التحديات نفسها، الداخلية منها والخارجية.

إننا نعتقد أن تطور الحياة الديمقراطية في الأردن وتعميقها، إلى جانب قيام الدولة الفلسطينية المستقلة مستقبلاً، سيقضيان على مثل هذه التمايزات التي تثير عادة الحساسيات التي تثير عادة الحساسيات وتنعكس بتعبيرات وتصرفات ليست في مصلحة أي من الطرفين.

صحيح أن إرهابات الماضي ببعض سلبياتها ستترك أثراً في مستقبل هذه العلاقات. لكننا نعتقد أن هذه ستتراجع بالتدريج خلال السنوات القليلة المقبلة، لانهمك كلا الطرفين بقضايا المحلية، وللانفراج والتضامن في العلاقات العربية - العربية اللذين بدأ يظهران في الآونة الأخيرة، وخصوصاً بعد القمة العربية التي عقدت في عمان، والتي مثلت القضية الفلسطينية فيها العامل المشترك لمختلف المواقف العربية.

كيف سينعكس هذا الوضع على الموقف الأردني من انتفاضة الشعب الفلسطيني في مواجهة التحدي من أجل الحرية والاستقلال، وما هي انعكاسات ونتائج هذه الانتفاضة على الوضع في الأردن؟ هذا ما سنحاول البحث فيه فيما يلي.

## محددات السياسة الأردنية تجاه الانتفاضة

### (١) المحددات على المستوى الرسمي:

إن جملة من العوامل والمعطيات تتحكم في السياسة الأردنية تجاه الانتفاضة، وبالتالي تجاه فلسطين والصراع العربي - الإسرائيلي، نذكر منها:

١- إن الأردن يرتبط مع إسرائيل باتفاق عرف بـ"معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل"، أو ما يُعرف باتفاق وادي عربة نسبة إلى المكان الذي جرت فيه مراسم توقيع الاتفاق على الحدود الجنوبية بين الأردن وإسرائيل، شمالي ميناء العقبة، الأردني. وهذه المعاهدة تنظم العلاقة السلمية بين الأردن وإسرائيل في مجالات متعددة، وقد نجم عنها توقيع اتفاقيات مشتركة في ميادين متنوعة، حيث التبادل الدبلوماسي وعلى أعلى المستويات - السفارات - وإعلان انتهاء حالة الحرب بين البلدين، والتنسيق بينهما في كل ما يهم المنطقة ويؤثر في مستقبلها.

٢- العلاقة التاريخية المميزة بين الأردن والولايات المتحدة الأميركية، راعية عملية السلام في المنطقة. وهي علاقة اهتمت بعض الوقت في إثر حرب الخليج الثانية، لكنها عادت فأخذت مسارها الطبيعي السابق. وهذه العلاقة تمتد إلى مجالات سياسية وعسكرية. وأخيراً اقتصادية إذ من المتوقع أن يدخل الأردن منظمة التجارة الأميركية، وحيث أن الولايات المتحدة أصبحت ومنذ حرب الخليج تؤدي دوراً متزايداً في المنطقة العربية، الأمر الذي يبعثي الأردن متأثراً بصورة واضحة بهذا الحضور الأميركي.

٣- التهديد التاريخي الإسرائيلي للأردن باعتباره "الوطن البديل" للفلسطينيين، وخصوصاً أن حزب الليكود هو صاحب مقولة "الأردن هو فلسطين". وحزب الليكود هو الحزب الذي يقود الائتلاف الإسرائيلي الحاكم بزعامة رئيس الحزب أريئيل شارون، الذي ما انفك يتحدث عن مسألة الوطن البديل. هذا الهاجس ما زال يشغل حيزاً في ذهن الإسرائيليين على الرغم من توقيع معاهدة الصلح بينهم وبين الأردن، والتي من أهم ما جاء فيها ترسيم الحدود بين البلدين، والتي رسمت فعلاً وأقرت من قبل الكنيست والحكومة الإسرائيلية، بما فيها ممثلو الليكود في الكنيست.

٤- محدودية القدرة الأردنية على مواجهة التحديات العسكرية. فالأردن، كما هو معروف، بلد محدود الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية، وبقي فترة طويلة يعتمد على المساعدات الخارجية وما يحوله أبنائه العاملون في الخارج، علاوة على الدخل القومي المتواضع. وهذا من دون شك ينعكس على قدراته العسكرية في مقابل قوة عسكرية إسرائيلية متميزة بالإمكانات الذاتية والدعم الخارجي الكبير. بل إن الأردن، ومنذ ما قبل حرب الخليج بقليل، يعاني أوضاعاً اقتصادية صعبة، زادت حرب الخليج الثانية في قساوتها، وما زال يعاني جراء تردي أوضاعه الاقتصادية، وخصوصاً أن المساعدات الخارجية تقلصت إلى حد كبير جعل المسألة الاقتصادية الشغل الشاغل للدولة وأول اهتمامات الحكومة.

٥- طول خط المواجهة - الحدود - مع إسرائيل، والذي يُعتبر أطول خط مواجهة مع العدو الإسرائيلي بين مختلف الدول العربية المواجهة لإسرائيل (مصر، سورية، ولبنان، وفلسطين التي لم تحدد بعد). هذا الخط الطويل تصعب السيطرة عليه سيطرة تامة ومستمرة من قبل الدولة الأردنية ذات الإمكانيات المتواضعة كما أسلفنا.

٦- تردي الوضع العربي، وتفكك التضامن والتعاون إلى أسوأ حالاته، وخصوصاً منذ حرب الخليج الثاني، حيث يعاني النظام العربي الضعف، والتناحر الداخلي، وانكفاء كل دولة على ذاتها لتتهدم بقضاياها الذاتية ومشاغلتها الكثيرة على حساب العمل القومي العربي المشترك، وخصوصاً أن العرب أسقطوا خيار الحرب في المواجهة مع إسرائيل منذ قمة فاس في أيلول/سبتمبر ١٩٨٢، حينما تبنا مشروعاً للسلام عرف بالمشروع العربي للسلام.

٧- موقف الأردن في حرب الخليج الذي أخذ عليه انحيازه إلى الجانب العراقي، وبالتالي فرض عليه أن يتحمل مسؤولية هذا الموقف. وهكذا حوَصر الأردن لبعض الوقت، ودفع ثمن ذلك الموقف غالباً من وقف المساعدات إلى الحصار السياسي، إلى التسوية مع إسرائيل. وقد اضطر الأردن إلى القيام بحملة دبلوماسية غايتها توضيح موقفه من حرب الخليج وإزالة اللبس الذي أضعف موقفه لبعض الوقت في النظام الإقليمي العربي، وكذلك في الساحة الدولية. ويؤدي دوراً مهماً في سياسة الأردن توفقه إلى إعادة دوره المهم والمؤثر في المنطقة، وعلى المستوى الدولي.

٨- انتقال الأردن إلى عهد جديد بعد وفاة الملك حسين، صاحب التاريخ العريق في السياسة الإقليمية والدولية، وتولي ولي عهده، الملك عبد الله الثاني، سدة الحكم من بعده، واهتمام الأخير بإعادة ترتيب الدولة برؤى واهتماماً جديدة.

هذه المعطيات وغيرها تجعل الأردن يقف كثيراً وهو يدرس كيفية تعامله مع الانتفاضة، لأن المسألة بالنسبة إليه تختلف عما هي عليه بالنسبة إلى أية دولة عربية أخرى. فالمسألة هنا من الحساسية لدرجة أنها تتعلق بالكيان الأردني نفسه، وليس بموقف سياسي أو اقتصادي من هذا الكيان، وأن أي موقف مؤيد للانتفاضة وداعم لها سينعكس عليه مباشرة وبشكل قد لا يستطيع الأردن تحمل عواقبه.

٩- تأثير الانتفاضة في الاقتصاد الأردني، إذ يحملها البعض<sup>(2)</sup> المسؤولية عن انخفاض مستوى الإشغال في قطاع السياحة وخوف المستثمرين من استثمار أموالهم في الأردن، الأمر الذي أدى إلى تراجع معدلات النمو، بينما يحمل البعض الآخر مسؤولية التراجع الاقتصادي الأردني<sup>(3)</sup> للسلطة الإسرائيلية نفسها التي لم تلتزم عملية السلام فدفعت بالشعب الفلسطيني إلى الانتفاضة.

## (٢) المحددات على المستوى الشعبي:

لكن هناك في المقابل معطيات تدفع بالدولة الأردنية إلى اتخاذ مواقف مؤيدة وداعمة للانتفاضة، وتعجل في هذه المواقف. ومن هذه المعطيات:

١- التركيبة الديموغرافية للأردن: يشكل الفلسطينيون، اللاجئون منهم والنازحون والذين انتقلوا إلى الأردن بإرادتهم في عقود سابقة من القرن الماضي، نسبة لا يستهان بها من سكان الأردن. كما أن التزاوج والتعايش لعقود طويلة بين الأردنيين والفلسطينيين جعلتا التداخل في العلاقات متشابكاً، بحيث غدت كل عائلة في الأردن تتأثر مباشرة بفقيد أو جريح أو سجين أو محاصر في الضفة الغربية، الأمر الذي رفع مستوى الحس العام مع الانتفاضة الفلسطينية، وجعل الشعب الأردني امتداداً طبيعياً للشعب الفلسطيني، لكن خارج إطار الاحتلال الإسرائيلي. هذا الوضع شكل عاملاً ضاغطاً يومياً على الموقف الأردني من الانتفاضة، يستعجل الحكومة ويلح عليها في أن تتخذ موقفاً أكثر تقدماً وأكثر فاعلية إزاء الانتفاضة وإزاء إسرائيل، لكن مع حساب ما قد يتوجب على الدولة الأردنية من أعباء فيما لو أقدمت على اتخاذ أي موقف غير مدروس.

٢- الحركة الوطنية الأردنية: تبدي هذه الحركة، بمختلف أحزابها، نشاطات واسعة تؤيد الانتفاضة، لكنها لا تتحمس لفعاليات السلطة الفلسطينية، بل هي أقرب إلى حركة حما وحركة الجهاد الإسلامي منها إلى منظمات السلطة الفلسطينية، وذلك يعود إلى أن الموقف العام للحركة الوطنية الفلسطينية يعارض التسوية مع إسرائيل،

وبالتالي يعارض سياسات السلطة الفلسطينية لأنها من الأساس ضد اتفاق أوسلو الذي أتى بهذه السلطة. ثم إن جبهة العمل الإسلامي تشكل القوى الرئيسية والعمود الفقري للحركة الوطنية الأردنية، وهي بالتالي قريبة إلى حماس والحركات الإسلامية الأخرى بقدر ما هي بعيدة عن القوى المؤيدة للتسوية والصلح مع إسرائيل. هذه الحركة الوطنية دعت إلى سلسلة من النشاطات والمطالب السياسية المؤيدة للانتفاضة والمناهضة لعملية التسوية مع إسرائيل، بل طالبت بقطع العلاقات مع إسرائيل. وهي بالتالي تشكل عامل ضغط شعبي مستمر على الحكومة الأردنية وسياساتها المتعددة، وخصوصاً المتعلقة منها بالتسوية.

### ٣- التعاطف الشعبي العام مع الانتفاضة: يتعاطف الشعب الأردني بمختلف

مشاركه وانتماؤه وأطيافه مع الانتفاضة الفلسطينية، بحكم حسه الوطني أولاً وبحكم انتمائه القومي والتضامن مع أشقائه الفلسطينيين الذين يناضلون نيابة عن العرب في قضية عادلة، وبالتالي فالأردنيون يتوقون إلى مواقف حاسمة من جانب حكومتهم تنسجم مع تطلعاتهم الوطنية هذه، وهذا يشكل عامل ضغط على سياسات الحكومة في هذا الشأن.

### ٤- الحرص على التجربة الديمقراطية: من المعروف أن الأردن دخل في تجربته

الديمقراطية الجديدة منذ سنة ١٩٨٩، وهو على الرغم من تعثراتها الكثيرة حريص على الاحتفاظ بها، بحيث أصبحت تشكل إحدى ركائز سياساته الخارجية وتعامله في الساحة الدولية، باعتباره من أولى دول المنطقة المعنية بالديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، وخصوصاً أن الأردن يتميز بعلاقات متقدمة بالدول الديمقراطية الغربية (طبعاً كل هذا خارج الحالة الإسرائيلية). وبما أن من أولويات العملية الديمقراطية حرية الرأي والتعبير، فإن هذه العملية على الرغم من محاولات تقنينها تبقى باب الحديث بصوت عال في شأن قضايا متعددة، ومنها الانتفاضة، مفتوحاً ويصعب إغلاقه، الأمر الذي يعني أن باباً ضاغطاً على سياسات الحكومة سيبقى مفتوحاً ويسمح للأصوات المعارضة بالولوج من خلاله.

### البعد الأردني الرسمي للانتفاضة

أمام هذه الصورة فإن الموقف الأردني أصبح حساساً ودقيقاً. إذ لا بد من الاستجابة للمواقف الشعبية والتطلعات الوطنية، والانسجام مع الواجب القومي الذي

يمثل أهم المرتكزات السياسية للدولة الأردنية، وبالتالي اتخاذ مواقف جريئة وحاسمة إزاء العدوام الإسرائيلي المستمر على الشعب الفلسطيني، كقطع العلاقات الدبلوماسية، وإحياء العمل العربي المشترك بمختلف لجانته ومؤسساته. وباختصار: العودة بالوضع وبالعلاقة بإسرائيل إلى ما كانا عليه سابقاً من حالة العداء. وبهذا الموقف ينسجم الأردن مع الشارع المحلي. لكن هل يستطيع الأردن اتخاذ مثل هذا الموقف؟ وهل تسمح له أوضاعه الداخلية والخارجية بالعودة إلى المربع الأول في عملية الصراع في الشرق الأوسط؟ وهل المجتمع الدولي سيغفر للأردن مثل هذه المواقف، بعد أن استعاد الأردن ثقة المجتمع الدولي به التي كانت اهتزت في إثر حرب الخليج الثانية؟ وهل ستبقى القوات الإسرائيلية مكتوفة الأيدي إزاء ذلك؟

ثم هل الأردن قادر على منع تسرب الانتفاضة الانتفاضة وانتقالها إليه، وخصوصاً أن الوضعين الديموغرافي والجغرافي يساعدان على ذلك؟ وأكثر من هذا وذاك، كيف يمكن للأردن التعامل مع الأصوات التي أخذت ترتفع معتبرة أن الأردن هو فلسطين؟ هذه الأسئلة والكثير غيرها تواجه صعوبة في الإجابة عنها إذا ما أقدم الأردن على الاستجابة الكاملة لضغوط الشارع.

وفي المقابل، هل يستطيع الأردن إدارة ظهره لكل ما يجري في الشارع الأردني إزاء الانتفاضة؟ وهل هو قادر على تجاهل الانتفاضة بكل تفاعلاتها، وخصوصاً أن وسائل الإعلام، والفضائيات تحديداً، تملأ البيوت الأردنية، وأن المواطنين أصبحوا يتابعون الانتفاضة يوماً بيوم، بل ساعة بساعة، إن لم يكن أحياناً بثاً مباشراً على الهواء؟ وهل يمكن تلافي الاحتقانات التي تتراكم يومياً لدى المواطنين نتيجة عدم السماح لهم بالتعبير عما يجول في خاطرهم من أفكار إزاء الانتفاضة؟

كل هذا وغيره زاد في حساسية الموقف الأردني، الذي يريد أن يحافظ على ذاته وعلى تميزه ويرضي الجميع في الوقت نفسه. وهذا أمر متعذر في ضوء المواقف المتناقضة.

وبناء عليه، يدرك الأردن أن التسوية في منطقة الشرق الأوسط ليست ملكاً لأي طرف وحده، فهي مصلحة دولية أملتها أوضاع دولية شارك فيها المجتمع الدولي، ولا يستطيع أي طرف منفرداً تحت أي ضغط أن يضع نهاية للتسوية. وعليه فإن الأردن، المرتبط بإسرائيل بمعاهدة سلام، والذي دخل عملية التسوية وشارك فيها منذ انطلاقتها، والذي أصبح له حضور في الساحة الدولية، لا يستطيع منفرداً أن يلغي المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية، لأن ثمن مثل هذا الموقف قد يكلفه الكثير، وقد يصل

إلى الكيان الأردني نفسه، حيث أصوات الليكود ترتفع بين آونة وأخرى مشيرة إلى أن الأردن هو فلسطين، بل إن بعض رموز حزب العمل يذهب المذهب نفسه. وأكثر من ذلك، فإن أوضاع الأردن الاقتصادية في حالة لا تسمح له بالخروج على الحظيرة الدولية التي تقدم إليه مساعدات لا يستهان بها. يذهب البعض إلى الاعتقاد أن تصاعد الانتفاضة، والوهن الذي يلحق بالسلطة الفلسطينية ومؤسساتها، والهجمات العسكرية الإسرائيلية المتتالية على أرض السلطة الفلسطينية وشعبها، ستقود بالتالي إلى سقوط السلطة ورموزها، وأن المخرج لهذا هو بالتوجه نحو الأردن والعودة لإحياء العلاقات الأردنية - الفلسطينية (الوحدة) وإلغاء قرار فك الارتباط الأردني - الفلسطيني الذي أصدرته الحكومة الأردنية سنة ١٩٨٨ بحجة أن ذلك لم يكن دستورياً. واصحاب هذا الاتجاه يرون في تنامي التيار الفلسطيني، المطالب بدمج الضفة الغربية والقدس ضمن المملكة الأردنية الهاشمية، حلاً وحيداً للوضع الفلسطيني مع تكريس العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني ملكاً على الضفتين ضمن دولة واحدة. ويستند هؤلاء إلى تقارير غربية تشير إلى الروح المعنوية، وانتشار موجة الإحباط والخوف جرّاء وصول شارون إلى سدة الحكم، وأن شخصيات فلسطينية كانت محسوبة على الأردن داخل فلسطين المحتلة وداخل القدس بدأت تدعو علناً إلى الضفة الغربية والقدس إلى حكم الأردن. وهذا التيار سيقوم برحلات مكوكية، بين الأردن وفلسطين، بغية إقناع المسؤولين الأردنيين بأهمية العودة إلى الملف الفلسطيني.<sup>(4)</sup> غير أن رموز هذا التيار يتعرضون لملاحقة أجهزة الأمن الفلسطينية. ويتهم المسؤولون الفلسطينيون أصحاب هذا الحل بأنهم يخدمون إسرائيل، بينما يرفض المسؤولون الأردنيون الحديث عن أي سيناريو مستقبلي للوحدة بين الأردن وفلسطين قبل قيام الدولة الفلسطينية، وأن يكون هذا التوجه برغبة شعبية فلسطينية - أردنية، وبتوافق الجانبين.

هذه المحددات والتخوفات والموقف الحرج للأردن إزاء كل ما يحدث، تدفع به إلى البحث عن سياسة متوازنة تلبّي الحد الأدنى من متطلبات الشارع الأردني، والحد الأدنى من متطلبات الوضعين الدولي والإسرائيلي. وهو بالتالي يقبض على العصا من الوسط، وأي درجة تخل بالتوازن في هذا الاتجاه أو ذاك تكلف الأردن الشيء الكثير. لذا فهو يسمح بالتظاهرات المناوئة لإسرائيل، والمؤيدة للانتفاضة، لكنه يقنّن هذه التظاهرات من جهة أخرى، إذ يحدد لها مسارها وترخيصها المسبق، وزمانها، وأحياناً يمنعها. لكنه، في المقابل، يضيق الخناق على أعمال أخرى مناوئة لإسرائيل،

مثل وقف أعضاء لجنة مقاومة التطبيع المنبثقة من مجمع النقابات بحجة أنها (أي اللجنة) غير قانونية، وذلك بعد أن أعلنت أسماء بعض الأردنيين والمؤسسات الأردنية التي تتعامل مع إسرائيل ووصفتها بأنها "مطبعة مع العدو"، لكنها (أي السلطات الأردنية) وضمن سياسة التوازن عادت فأفرجت عن هؤلاء من دون محاكمتهم، وبأوقات متفاوتة.

تسمح السلطات الأردنية أحياناً بالمسيرات والتظاهرات المناهضة للولايات المتحدة وإسرائيل، لكنها تمنع المتظاهرين من الوصول مثلاً إلى السفارة الأميركية أو الإسرائيلية في عمان. وتمتنع الحكومة الأردنية من إرسال سفيرها المعين لدى تل أبيب، لكنها في المقابل ترفض قطعياً التطرق إلى إغلاق السفارة وقطع العلاقات. تقود الحكومة الأردنية ومن أعلى قمة هرم السلطة - جلالة الملك عبد الله الثاني - حملة لجمع التبرعات دعماً للانتفاضة، وحملة للتبرع بالدم، وكان الملك عبد الله أول المتبرعين. وتقود حملة لاستقبال جرحى الانتفاضة في المستشفيات الأردنية، وكان الملك عبد الله الثاني نفسه قد قام باستقبال الجرحى وزيارتهم في المستشفيات. لكن في المقابل لا يجوز الحديث، مجرد الحديث، عن مسألة إلغاء المعاهدة الأردنية - الإسرائيلية.

يستقبل الملك عبد الله الرئيس الفلسطيني في عمان عدة مرات، ويعلم باستمرار الموقف الأردني الداعي إلى حق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس، ويستنكر عمليات القتل التي تقوم بها إسرائيل إزاء الشعب الفلسطيني. لكنه في المقابل يقود عملية تهدئة "العنف" والعودة على طاولة المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، تحت عنوان المبادرة الأردنية - المصرية. وهو استضاف وقاد القمة العربية الداعمة للانتفاضة، والمنددة بالعدوان الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني، والمستنكرة لموقف الولايات المتحدة الأميركية داخل مجلس الأمن باللجوء إلى الفيتو لإفشال القرار الرامي إلى إرسال قوات مراقبة دولية إلى فلسطين تقف بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفي الأسبوع الثاني لهذه القمة زار الولايات المتحدة وقابل رئيسها بوش.

بل إن الأردن في الوقت الذي زار وزير الخارجية عبد الإله الخطيب رام الله، وقابل الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات، زار في اليوم الثاني تل أبيب وقابل وزير خارجيتها شمعون بيرس ورئيس الحكومة شارون، على الرغم من أن القوات الإسرائيلية كانت قصفت في الليلة السابقة لزيارته هذه تل أبيب أحد المواقف

العسكرية السورية في لبنان؛ هذه العملية العدوانية التي واجهت استنكاراً دولياً حاداً. لكن الوزير الأردني استمر في برنامجه هو، إلا إنه في المقابل أعلن شجبه واستنكاره لهذه الغارة الإسرائيلية من وسط تل أبيب. وفي حين كانت القوات الإسرائيلية تدخل قطاع غزة وتشطره إلى ثلاثة شطور، إلى درجة دفعت بوزير الخارجية الأميركي، كولن باول، إلى استنكار هذا العدوان والطلب من القوات الإسرائيلية الانسحاب واستجابات على الفور، في مبادرتها لتسوية الوضع بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وباختصار، فإن سياسة الحكومة الأردنية تحاول أن ترضي الجميع في الوقت نفسه، لكنها أحياناً تغضب الجميع. إلا إن الهاجس الأردني الدائم يبقي الحفاظ على أمن الأردن واستقراره، مهما يكن الثمن، مع العمل على عدم إزعاج الأطراف الأخرى قدر المستطاع. وهذا جل ما تنشده السياسة الأردنية الرسمية.

### البعد الأردني الشعبي للانتفاضة

ماذا عن فعاليات المجتمع الأردني، وما هي الأنشطة التي قامت بها منظمات المجتمع المدني؟ لا شك في أن هبةً وطنية شعبية عارمة اجتاحت الشارع الأردني تضامناً مع الانتفاضة وتأييداً لها، واستنكاراً للمواقف الرسمية العربية والدولية الهزيلة تجاه العدوان الصهيوني الغاشم على الشعب الفلسطيني الأزل. وعبرت هذه الهبة الوطنية عن نفسها بالنزول إلى الشارع في تظاهرات عمّت مختلف المناطق الأردنية، رافعة شعارات التنديد بإسرائيل والولايات المتحدة الأميركية، ومطالبة برفع الحصار عن الشعبين الفلسطيني والعراقي، رابطة المسألتين برباط وطني واحد.

وقد قامت الفضايات من دون شك بدور في تحريض ورفع وتيرة حماسة الشارع الأردني. كما أدت المساجد دوراً في ذلك، إذ كان يتم انتظار صلاة يوم الجمعة لتنطلق بعدها التظاهرات والمسيرات، وأصبحت الجوامع كأنها مراكز انطلاق للتحركات الشعبية.

في المقابل، تحركت القوى والأحزاب السياسية والنقابات المهنية، على اختلافها، للتفاعل مع الانتفاضة الفلسطينية، وعلى تناغم وتناسق في مختلف الأنشطة والأهداف، وذلك عبر قيادة شعبية موحدة هي "الملتقى الوطني للنقابات المهنية والأحزاب السياسية الأردنية"، الذي ضم ممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية

المنضوية تحت لواء "لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية"، وعن مجمع النقابات الأردنية. ويذكر أن لجنة التنسيق العليا لأحزاب المعارضة الأردنية تضم الأحزاب الأردنية التالية: حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي يشكل الثقل الرئيسي في الحركة الوطنية الأردنية؛ الحزب الشيوعي الأردني؛ حزب البعث العربي التقدمي؛ جبهة العمل القومي؛ الجبهة العربية الأردنية الدستورية؛ العمل القومي - حق؛ حزب الوحدة الشعبية الديمقراطية الأردنية؛ حزب الشعب الديمقراطي الأردني - حشد؛ حزب الأرض العربية؛ حزب المستقبل؛ حزب حركة حقوق المواطن الأردنية - حماة؛ الحركة القومية الديمقراطية الشعبية؛ حركة الأرض العربية؛ الحزب التقدمي؛ حزب الفجر الجديد؛ الحركة القومية الديموقراطية.

أمّا مجلس النقباء فيضم النقابات التالية: المحامين، أطباء الأسنان، الأطباء، الصيادلة، المهندسين، المهندسين الزراعيين، الصحفيين، الجيولوجيين، الأطباء البيطريين، الممرضين والممرضات، المقاولين، الفنانين، رابطة الكتاب، جمعية مدققي الحسابات.

- يكاد معظم هذه الفاعليات يلتقي سياسياً، وبتفاوت، على النقاط التالية:
- إن قضية فلسطين هي القضية المركزية للأمتين العربية والإسلامية، وأن مسؤولية تحريرها مسؤولية الأمة بمجموعها.
  - الاحتلال الصهيوني لفلسطين يمثل أعتى قوة نازية عرفتها البشرية.
  - رفض جميع المشاريع السياسية الساعية لتصفية القضية الفلسطينية، والتصدي لكل الحلول الاستسلامية التي يسعى الكيان الصهيونية والإدارة الأميركية لفرضها.
  - الدعم المطلق للانتفاضة بجميع الوسائل المتاحة، وبأشكالها المتعددة مالياً ومعنوياً.
  - مطالبة الجماهير العربية والإسلامية بالنهوض بمهامها وتحمل مسؤولياتها القومية والإسلامية، والوقوف إلى جانب قضية أمتنا المركزية.
  - التصدي للمشروع الصهيوني والأميركي، والعمل من أجل تفعيل سلاح المقاومة، وخصوصاً مقاطعة البضائع الأميركية والصهيونية، وإدانة المواقف الأميركية الداعمة للكيان الصهيوني.<sup>(5)</sup>
  - مطالبة الحكومات العربية برفع القيود عن شعوبها، وإطلاق يد المجاهدين، وعودة قادة حركة حماس إلى عمان.

- شجب وإدانة قبول الأطراف العربية (مصر والأردن ورئيس منظمة التحرير الفلسطينية) المشاركة في مؤتمر شرم الشيخ الذي جاء عقده، من حيث التوقيت والهدف، لإجهاض الانتفاضة المباركة.<sup>(6)</sup>
- الاستمرار في التحرك الواسع لمواجهة العدو الصهيوني الأميركي، ومقاومة مخططاته ومشاريعه التأميرية.
- دعوة الحكومة الأردنية إلى السماح لجماهير شعبنا الأردني بالتعبير عن مواقفهم المتضامنة مع الشعب العربي في فلسطين بوسائله المتاحة كافة.
- دعوة الحكومة الأردنية إلى سحب سفيرها من تل أبيب وإغلاق سفارة الكيان الصهيوني في عاصمتنا عمان وطرد سفيره.
- التشديد على تواصل الدعم لجماهير الشعب الفلسطيني بما يضمن استمرار الانتفاضة ودحر الاحتلال.

### أبرز مظاهر التفاعل مع انتفاضة الأقصى:

- من خلال عرض الكثير من البيانات الصادرة عن الفاعليات السياسية الشعبية الأردنية، سواء ضمن بيانات مشتركة باسم مجلس النقباء الذي يضم أربع عشرة نقابة مهنية، أو باسم لجنة تنسيق الأحزاب الأردنية التي تضم سبعة عشر حزباً، أو تلك التي صدرت باسم الملتقى الوطني للنقابات المهنية وأحزاب المعارضة، أو تلك التي صدرت فرادى باسم حزب أو نقابة معينة، يمكن أن نحدد أهم مظاهر التفاعل هذه بالنقاط التالية:
- القيام بمسيرات شعبية واسعة، داخل العاصمة عمان وفي بعض المدن الأردنية، غالباً ما كان يتم انطلاقاً من مجمع النقابات في اتجاه أماكن محددة، إما رئاسة الحكومة وإمماً مقر الأمم المتحدة.
  - القيام بمهرجانات خطابية في أماكن عامة تلقى فيها الكلمات الحماسية التي تحيي الانتفاضة وتدين العدوان الصهيوني، وتحتل علة الدعم والعتاء للانتفاضة.
  - القيام بمسيرة بواسطة السيارات، في ٢٤ تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٠٠، من مختلف المدن الأردنية إلى الغور الأردني حيث نقطة العبور إلى الضفة الغربية - فلسطين - تلك المسيرة التي عرفت بـ "مسيرة حق العودة"، وتضامناً مع الانتفاضة.
  - تأليف لجنة لدعم الانتفاضة عرفت بـ "اللجنة الشعبية الأردنية لنصرة الانتفاضة" على غرار "اللجنة الشعبية العربية لدعم الانتفاضة"، التي يرئسها السيد

علي ناصر محمد، رئيس الجمهورية اليمنية الأسبق، ومقرها في دمشق، حيث الدكتور عبد اللطيف عربيات، الأمين العام لحزب جبهة العمل الإسلامي، عضو في مكتبها التنفيذي.

- تأليف "لجنة القدس والانتفاضة" من قبل حزب جبهة العمل الإسلامي، التي لها فروع في كل فروع الحزب الإثني والعشرين في الساحة الأردنية.  
- تقديم مذكرات إلى السفارات العربية المعتمدة في عمان، والمطالبة بضرورة عقد قمة عربية طارئة لمساندة الانتفاضة.

- تقديم مذكرة إلى أصحاب الجلالة والسيادة والسمو المشاركين في مؤتمر القمة العربية الذي عُقد في عمان، تبين مطالب الحركة الوطنية الأردنية إزاء الانتفاضة. وكذلك مذكرة مماثلة إلى قادة دول العالم الإسلامي لدى عقد مؤتمر القمة الإسلامية في الدوحة.

مقالات متنوعة نُشرت في الصحافة الأردنية المحلية، تدعو إلى دعم الانتفاضة، وتوضح أبعادها وخطورة المؤامرة الصهيونية على الأمتين العربية والإسلامية.

- زيارة جرحى الانتفاضة الذين يتعالجون في المستشفيات الأردنية، وكذلك بيوت العزاء التي فتحت لشهداء الانتفاضة، وتقديم هدايا مالية للجرحى بمعدل ١٠٠ دينار للجريح.

- جمع التبرعات من مختلف قطاعات الشعب لدعم الانتفاضة. وفي ذلك نشير إلى تجربة اللجنة الشعبية في مخيم البقعة لدعم الانتفاضة، التي قامت بحملة لجمع باعتبار أن للحلي دلالة إنسانية. إلا أن المشكلة التي صادفت هذه اللجنة هي أنه نتيجة الصعوبات التي تفرضها سلطات الاحتلال على المعابر لمنع إدخال المواد العينية، فإنه تم جمع الحليب من إحدى المناطق فقط. ومن ثم توقفت الحملة لإتاحة الفرصة للكمية التي جمعت لتصل إلى الانتفاضة، لأن مدة صلاحية الاحتفاظ بالحليب لا تزيد على عام. وقد جمع نحو ٣٠٠,٠٠٠ طن (بين حليب وأدوية)، إلا أن قوات الاحتلال لم تسمح بدخولها في البداية، فتوقفت الحملة بصورة مؤقتة.<sup>(7)</sup>  
هذه الأنشطة وما يشابهها شاركت فيها قوى وفاعليات المجتمع المدني الأردني، إلا إنه يمكن أن يلاحظ على مجمل هذه الفاعليات ما يلي:

إن الهبة الشعبية الأردنية لدعم الانتفاضة تراجعت بالتدرج. فعامل الزمن يؤدي دوراً سلبياً في هذا الشأن. إذ بعد أن أخذت التظاهرات تعم باستمرار مختلف

المدن الأردنية، في الأيام الأولى للانتفاضة، تراجعت لتظهر بشكل أسبوعي تقريباً، وتحديدًا بعد صلاة الجمعة حيث تنطلق من المساجد في عدة اتجاهات وغالباً ما تكون في اتجاه السفارة الإسرائيلية، حيث تكون أجهزة الأمن الأردنية قد اتخذت كل الاحتياطات والإجراءات للحد من هذه التظاهرات، وللحيلولة دون وصولها إلى السفارة الإسرائيلية أو إلى السفارة الأميركية. وطوال فترة الانتفاضة، لم تستطع أي من التظاهرات الوصول إلى أي من هاتين السفارتين. كما أن هذه التظاهرات تراجعت في المدن الأخرى لتقتصر على العاصمة عمان. وحتى في عمان يمكن ملاحظة أن هذه التظاهرات بدت تنشط فقط عند وقوع حادث استثنائي، وفي أحياء معينة من العاصمة الأردنية، يقطنها في الغالب السكان من أصل فلسطيني، أو يكون مجمع النقابات المهنية ميداناً لهذه الأنشطة.

كذلك، فإن الأغلبية العظمى لهذه الفاعليات هي أنشطة سياسية إعلامية، معنوية (تظاهرات، مسيرات، صيام بعد الأيام، خطب في المساجد، بيانات، برقيات، إلخ). لكن المساعدات المادية لم تُلحظ بوضوح. وإن كان هناك بعض الأنشطة في هذا المجال، فهو أقل كثيراً من مستوى الخطاب السياسي، وأقل كثيراً أيضاً من المستوى المطلوب.

وعلى الرغم من أنه تم تأليف لجان خاصة لدعم الانتفاضة، فإنها لم تكن في مستوى المهمات، على الأقل من الناحية المادية. بل إن هذه الأنشطة غدت أنشطة موسمية. والسؤال الذي يطرح نفسه هو: لماذا لم تكن أنشطة منظمات المجتمع المدني الأردني بمستوى العلاقات الأردنية - الفلسطينية الخاصة، وبمستوى الخطاب السياسي المعلن؟

وقياساً بالانتفاضة الأولى سنة ١٩٨٧، فإن الفاعليات الشعبية الأردنية متواضعة في مختلف المستويات السياسية والمادية. فالمشاركة الفعلية والمادية في الأردن كانت أكثر وأوسع كثيراً مما هو عليه الوضع بالنسبة إلى الثانية (انتفاضة الأقصى)، وهنا السؤال الذي يطرح نفسه: لماذا كانت المشاركة الشعبية الأردنية في الانتفاضة الأولى أعمق وأوسع مما هي في الانتفاضة الثانية؟ نعتقد أن ذلك يعود إلى الأسباب التالية:

١ - كانت الانتفاضة الأولى بعيدة عن منظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالي لم تكن هناك السلطة الفلسطينية، ولا التسوية والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية، الأمر الذي دفع جميع القوى، على مختلف مشاريعها السياسية، إلى الوقوف مساندة

وداعمة للانتفاضة. أمّا حالياً فالانتفاضة تحت القيادة الفعلية للسلطة الفلسطينية، أو على الأقل للقوى الفاعلة في قيادة هذه السلطة، وبالتالي فإن الموقف من السلطة ومساهمتها في التسوية قد انعكس على الموقف من الانتفاضة.

٢- في الانتفاضة الأولى، كانت حركة حماس تشارك بصورة فاعلة ومميّزة، بل كانت أحياناً تطغى على نشاط مجمل الفصائل المنضوية تحت راية منظمة التحرير، وحيث أن حزب جبهة العمل الإسلامي يشكل العمود الفقري في الشارع الأردني والحركة الوطنية الأردنية، فإن ضعف الحماسة للانتفاضة قد يكون بسبب ضعف دور حماس فيها وبسبب الدور القيادي للسلطة الفلسطينية لها. وهذا يعني أن الداعم للانتفاضة قد يظهر بمظهر المؤيد للسلطة الفلسطينية وبرامجها السياسية، الأمر الذي لا يروق لجميع القوى الراضة للتسوية وللمفاوضات مع إسرائيل، على الرغم من أن القيادات الميدانية للانتفاضة تؤكد وحدة الصف الفلسطيني ووحدة القوى الفلسطينية، سواء منها المؤيدة للتسوية أو المناهضة لها.

٣- التدابير الأمنية الصارمة التي اعتمدها الأردن، في محاولة للحفاظ على الأمن والاستقرار، وعدم السماح بالإخلال بالأمن، وخصوصاً بعد التظاهرات الكبرى التي جرت في العاصمة الأردنية تأييداً والتي خرج الكثيرون من المشاركين فيها عن أهداف المسيرة، وعاثوا فساداً في الشوارع. وعلى الرغم من المحاولات التي جرت للقيام بمسيرات في وقت لاحق، فإن محافظ العاصمة بلغ وفداً من النقابات والأحزاب يوم الثلاثاء الواقع فيه ٣ نيسان/ أبريل ٢٠٠١، منع أية مسيرات أو اعتصامات بدعوى دقة الأوضاع، وتحسباً من أي خروج على الأمن والانضباط.<sup>(8)</sup> وقد احتج مجلس النقابات على ذلك، وكذلك الأحزاب. كما صرح السيد حمزة منصور، نائب الأمين العام لجبهة العمل الإسلامي، قائلاً: "إن التعبير السلمي بالمسيرات والاعتصامات لا يمنعه إلا معتد على الدستور"<sup>(9)</sup>

هذا وكان "محافظ العاصمة الأردنية عمان السيد طلعت النوايسة قد أوعز إلى مدير شرطة العاصمة لمنع أي مسيرات أو اعتصامات حفاظاً على سير الحياة الطبيعية وعدم حدوث ما كدر الطمأنينة العامة، نظراً لأن هذه المسيرات تشكل تهديداً للأمن والنظام وتعطل مصالح المواطنين"<sup>(10)</sup>

ولم تكن ردة فعل مجلس النقابات أو الأحزاب حادة، بل قوبل هذا القرار بالتجاوب معه، إذ قرر "الملتقى الوطني للنقابات المهنية والأحزاب المعارضة"، بناءً على ذلك، تأجيل المسيرة التي كان يعتزم تنظيمها في ٧ نيسان/ أبريل. وقد صرح

رئيس مجلس النقابات، نقيب المهندسين عزام الهندي، في مؤتمر صحافي "أن الملتقى قرر تأجيل المسيرة إلى الأمم المتحدة، وسيكتفي بتنظيم مهرجان خطابي مساء غد." (11)

و حين قيل للمراقب العام للإخوان المسلمين في الأردن، حيث يشكل الإخوان المسلمون العمود الفقري لحزب جبهة العمل الإسلامي الذي يشكل بدوره العمود الفقري للملتقى الوطني للنقابات المهنية وأحزاب المعارضة الأردنية، إن هناك تساؤلاً يطرح في مجال تقديم الإسناد الشعبي للانتفاضة الفلسطينية، إذ على الرغم من التضييق الرسمي ومنع المسيرات فإن هناك اتهاماً بأن الحركة الإسلامية ذات الثقل الشعبي الكبير لم توظف هذا الثقل بصورة جيدة وحقيقية لدعم الانتفاضة، أجاب قائلاً: ما قمنا به لا يرتقي إلى طموحاتنا، ولا يصل إلى الحد المطلوب والمرضي لنا جميعاً، لكنها محاولات واستحقاقات نقوم بها انطلاقاً من الشعور بالواجب في دعم الانتفاضة وخيار المقاومة، لكننا في المحصلة حركة وطنية يهمننا مصلحة وطننا وأمنه واستقراره، إلى جانب دعم إخواننا في الأراضي المحتلة. (12)

## خاتمة

إن العلاقات الأردنية - الفلسطينية، والتي أدت الجغرافيا والديموغرافيا دوراً أساسياً في صوغها، ووجدت نفسها في مختلف تفاعلات المجتمع الأردني والفلسطيني، لم تعكس نفسها بحجم هذه الخصوصية على انتفاضة الأقصى. إذ لوحظ أن محددات كثيرة وعوامل متنوعة طرأت وحدت من هذا الدور، فكان متواضعاً ومحدوداً وأقل كثيراً مما يتوقعه أي محلل محايد للتطور التاريخي للعلاقة الأردنية - الفلسطينية، على الرغم من ظهور عدة عوامل على المستوى الرسمي، وكذلك عوامل أخرى على المستوى الشعبي. ويبدو أنه كان للعوامل الخارجية والزمن الدور الأساسي في ألا يكون البعد الأردني في الانتفاضة بحجم العلاقة المميزة بين الشعبين الشقيقين. ■

## المصادر

- (1) سعيد التل، "الأردن وفلسطين" (عمان: دار الجليل، ١٩٨٣)، ص ٤٨. أنظر كذلك دورية "الندوة" (عمان)، عدد خاص، آذار/مارس ١٩٩٥.
- (2) فهد الفانك، جريدة "الرأي" (عمان)، ١٨/١٢/٢٠٠٠.
- (3) جريدة "الأهالي" (عمان)، ٢٣/١٢/٢٠٠٠.
- (4) مجلة "الوطن العربي" (باريس)، العدد ١٢٥٠، ١٦/٢/٢٠٠١.
- (5) بيان صادر عن "الملتقى الوطني لل نقابات المهنية والأحزاب السياسية الأردنية"، عمان، ٨/١٢/٢٠٠٠.
- (6) بيان صادر عن "لجنة تنسيق النقابات والأحزاب والفعاليات الوطنية والشعبية لنصرة انتفاضة الأقصى"، عمان، ١٥/١٠/٢٠٠٠.
- (7) جريدة "الأهالي" (عمان)، ١٧/١-٢/٢/٢٠٠١.
- (8) جريدة "العرب اليوم" (عمان)، ٦/٤/٢٠٠١.
- (9) المصدر نفسه.
- (10) وكالة الأنباء الأردنية - بترا، ٥/٤/٢٠٠١؛ مختلف الصحف الأردنية.
- (11) جريدة "العرب اليوم" (عمان)، ٦/٤/٢٠٠١.
- (12) المصدر نفسه، ١١/٤/٢٠٠١ - مقابلة مع المراقب العام للإخوان المسلمين في الأردن، عبد المجيد الذنبيات.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)  
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:  
<http://www.palestine-studies.org/ar/mdf>